

« أستاذ علم الاجتماع السياسي الدكتور عبد الوهاب بن حفيظ له الشروق »

# أخطاء اليسار وقناة نعمة والتصويت

سوء تقدير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في إلغاء الأصوات التي حصلت عليها العريضة الشعبية في سيدي بوزيد كان وراء الاحتقان الذي تعيشه المدينة منذ يومين.



الدكتور عبد الوهاب بن حفيظ

هذه العتوان تم خوض حرب الفيتنام، وهو لم يكن السبب الحقيقي بالطبع. كذلك تعمل العديد من النظم الاستبدادية في الخليج العربي على تأييد الاستبداد دفاعا عن نسط عيش محدود، في سياق من السكيزوفرنيا ومن التفاعل الاجتماعي في كل ذلك أرى حقيقتان الأولى هي أن التونسي والعربي عموما لا يستوعب نسط معيشي واحد. نحن نعيش حالة تناقض موجبات وموضات وأنشط Une interférence. كيف أن عديد المحجبات كن على قاضيات أحزاب يسارية وأحزاب أقصى اليسار، وكيف أن هناك من غير المحجبات من وجدن على رأس إحدى قاضيات حركة النهضة. قد لا يكون للأمر دلالة كبرى، ولكن مزاج التونسي يتسع لعائلة من تعدد الخبرات، ومن لم يفهم هذه الحقيقة اليوم سيكون تأثيره محدودا مستقبلا. ثانيا، إن تصريحات قيادات الأغلبية الجديدة قد أكدت وفي أكثر من مناسبة التزامها باحترام نسط عيش التونسيين واحترام الحريات الفردية وأرى في ذلك ضمانات مهمة. البقية علينا أن نتمعن ونرى.

الحديث عن الإغليبات يحيلني إلى الحديث عن الإغليبة المرتقبة وبورها المر تلعب، لماذا أفضل اليسار وما هو مطروح عليه أن يفعل؟ متابعة المنتدى لاجتماعات الحملات الانتخابية أكدت لنا بعض المعطيات الهامة ومنها غلبة البعد العاطفي على البعد المنطقي الحسبي. ثمة حزب لم يتم

لكن ليس إلى درجة الضخوف من مسير مكنتسات. هي في الحقيقة لليلة، لأن المطرب تعزيرها. **وماذا في ما يتعلق بتهديد نسط العيش، لمة من بدأ بالفعل يتخوف من بعض التجالبات بالنسبة للمستقبل؟**

نسط العيش بدأ يتغير مع بن علي خلال أيام حكم الأخيرة، وبالقرآن مع صعود السياسي لأحد أصداره والانفخاخ على الاستعمار الخليجي قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2009. ومع كل المتطورات التي يطرحها مثل هذا التغيير ومدى مسه من الحريات

## « بن علي أول من بدأ بتغيير نسط عيش التونسيين بتحالف صهره مع الخليجيين »

الفردية. فإن الحل يظل دائما في وجود قوى رقابية وحقوقية تدافع عنها من جانب آخر علينا أن ننتبه إلى الاستعمال المشط لنسط العيش كتعبير غامض على خصائص الصراع الاجتماعي. فخلال الصرب الباردة كان الغرب يعمل على التعهت ضد الاتحاد السوفياتي من خلال الدفاع عن نسط العيش الليبرالي، وتحت

والتي وجدت فيها تلاؤما بين ضمان الدخول من خلال عنوان سياسي جديد، وبين طبيعة الوجود الشعبوية القائمة والتي تتلازم مع الحمايات الشمة لريف القيروان وسيدي بوزيد والقصرين. من المهم هنا أن نعي مخاطر تحويل الوضع إلى مشكلة جبهوية غير قابلة للحل. **هل ثرون أن قرار إلغاء القاضيات في هذه الحالة صائب؟**

يجب أن لا ننسى أولا وقع المفاجأة والتي عكست الحجم الحقيقي للتصويت على العريضة. هناك قاعدة انتخابية تابعة للحزب الحاكم السابق عبرت نفسها في الساحل ولم يطرح ذلك إشكالا، فلماذا يتم إلغاء قاضيات العريضة التي تأكد حضورها في الأوساط الريفية وغير المدنية. في منفي أن الهيئة عملت تحت ضغط جانبي من الرأي العام، وعليها أن لا تعمل على التهتة وعدم احتقار الأطراف التي وراها وإحالة الموضوع على القضاء. لا شك بأن شخصية من وراء العريضة مثيرة للجدل والجدع يعرف ذلك، كما أن حظوظه السياسية كتنخص في شبه معدومة. لقد تم توظيف عنوانه كأصل تساري لا أكثر، من أجل تأمين وجود «المتعممين» من غير منقطة الساحل، للتواجد في المجلس. وعلى الوزير الأول وبالتوافق مع الهيئة أن يسعى في اتجاه حل قضائي مستعجل وعدم الاكتفاء بقرار الهيئة الذي تشبب في زلزال أفعال عنيفة.

**هناك مخاوف كبيرة على حداثة المجتمع وتقليده في الإنفتاح ونسط العيش من صعود الإسلاميين. هذه المخاوف التي أي حد يمكن تزييرها؟** هناك شقين في السؤال، الأول يتعلق بمحطوط تحول حركة دينية إلى حزب مدني، ومنها ما يتعلق بنسط العيش. بالنسبة للجانب الأول، نعم بإمكان الحركات الدينية أن تتحول إلى حركات مدنية على غرار ما حدث للديمقراطيات المسيحية وأيضاً لبعض الأحزاب الدينية - اللومبية الأثوذكسية. لكن ذلك سيطلب وقتاً يتأكد فيه الانتقال من ثقافة الفرقة الناجية وفق الثقافة السياسية السنية إلى ثقافة «الحزب» المختلف. هناك من هذه الأحزاب من نتج (حالة تركيا) وهناك من فشل بعد انتصار (اندونيسيا) وبالنسبة للنهضة يبدو أنها بالفعل قد خطت خطوات في هذا السياق لا تقل عن تلك التي نتجها لدى أحزاب تحمل عنوان العلمانية. والأ تكيف نفس دعائها للتناقص بين الرجل والمرأة في حين لم تتساند هذا المبدأ أحزاب أخرى مثل الديمقراطية التقدمي في المقابل أن يكون لها قواعد راديكالية هذه مسألة أخرى، وقائمة،

تأثافي Une majorité culturelle. Une majorité سياسية politique. وخلال نصف قرن مضى لم تكن الأغلبية الثقافية تتلام وتتناسب مع الأغليات السياسية المضطعة بالانتخابات المزورة أما الآن، فهناك أن نلاحظ بأن الجغرافيا الانتخابية قد يكون لها معنى وأنه ثمة خطوات حقيقية نحو إيجاد ملامحة موضوعية بين تشكل الأغليات السياسية والثقافية والاجتماعية فاللمح السوسولوجي، لأغلب الأحزاب، العالية (النهضة، التكتل، والتونس) هو من دون شك، من فئات

## « هناك تحويل وجهة لأصوات الناخبين.. وتحوّل النهضة إلى حركة سياسية مدنية يمكن لكن بشروط »

أنتى السم التي عانت من بالحقرة، والطبقة الوسطى. أما الأقلية السياسية الجديدة، فهي سوسولوجيا محدرة في الغالب من برجوازيات المدن. **هناك شيء لم تحدثوا عنه، ضمن هذه الشارطة الانتخابية، أين نضع مفاجأة العريضة الشعبية من القناعة السوسولوجية وكذلك القاعدة الانتخابية التقليدية للجمع الدستوري؟**

هؤلاء يخصصون أيضا لذات التوزيع الجغرافي الانتخابي. لعقلو التجمع من ذوي البيوات الليبرالية كانوا قد صوتوا في جانب هام منهم للتكتل من أجل العمل والحريات إلى جانب القوة الواسعة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلقين فعلا بكارييما مصطفى بن جعفر، ومنهم من رمى بالقارورة فارغة أيضا لدى قاضيات أحزاب أخرى مثل أفاق والمبادرة وحتى التقدمي. أما الكرار الوسطى التي كانت تعمل ضمن الأطر الترابية للتجمع فجلاب كبير منها، وخصوصا في الضواحي المهتمة والمدن الجديدة، لم تتردد في التصويت لحركة النهضة لأسباب تتعلق بالتوقع الثقافي والفكري والجورلي لروشي هذه الحركة. في المقابل كانت القاعدة الريفية التجمعية قد صوتت للعريضة الشعبية

تونس - (الشروق) حوار نور الدين بالطيب هذا ما يراه الدكتور عبد الوهاب بن حفيظ أستاذ علم الاجتماع ورئيس منتدى العلوم الاجتماعية التابع لمركز الدراسات والبحوث الاجتماعية الذي خصّ «الشروق» بهذا الحوار الذي نقرأ فيه نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتفاصيل المشهد السياسي الجديد.

**كيف نقرأ النتائج التي أفضت إليها الانتخابات في ضوء التجالبات الحزبية الحاصلة بعد الإعلان عن النتائج؟**

نتائج الانتخابات لا يجب أن نقرأها إلا من خلال صنفين من التصويت، التصويت الانتخابي الذي هو نتيجة طبيعية لنوعية انتخابية ناجحة على أساس شعار لاقت أو برنامج لاقت Le vote adhésion والتصويت العقابي Le vote sanction الذي يات كرد فعل، لذلك، فانه في الحالة الأولى يقوم الناخب والتصويت على أساس برنامج وفي الحالة الثانية يصوت تكاياً وعقابيا موجها بعنوان للشيعة مع ماض ما لكن هناك ما هو أهم وقت للنظر. فالخبرة في تونس، أفضت السياسات المقارنة بظاهرة لم تكن معروفة في سوسولوجيا الانتخاب وتعامل في ما يمكن أن نسميه بالتصويت مع تحويل الوجهة، بحيث وقت العريضة الشعبية مثلا وظفت رئيسها بالذات من أجل وصول قواعد انتخابية للحزب الحاكم السابق إلى المجلس التأسيسي. نحن إن أمام ثلاثة أصناف من التصويت: انفرادي، نتيجة لاستثمار الأحزاب الكاسية لاضبيها الفضالي، وعاطفي، نتيجة لسوء إدارة الحملة من قبل الأحزاب اليسارية الأخرى، بحيث قامت التعهت المضادة كرد للتعهت ضد المقدس، وأخيرا كان هناك تصويت مع تحويل الوجهة من خلال الطبقة الانتخابية للعريضة الشعبية، وهي من دون شك حالة فريدة في السلوك الانتخابي المقارن، حيث يختلط عمل الشبكات التجمعية مع العمل شبه السري مع التصويت المدني.

**بعيدا عن الأرقام، هل هناك مدلول سوسولوجي يمكن أن يفسر تشكل الأغلبية الجديدة وهل هي فعلا إغلبية؟** نحن أمام مرحلة جديدة هي أكبر من الصراخ العزيم والسياسي، إنها تتعلق بتغير عميق في الثقافة السياسية للتونسي. كتنا دائما نقول بأنه ثمة في كل بلد أغلبية اجتماعية Une majorité sociale وأغلبية

# العقابي... سرّ الحضور الكبير للنهضة

أرى أن من مهام الحكومة أن تباشر صلاحياتها في اتخاذ القرارات من أجل ضمان حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي، مع السماح للجلسات للعمل في ظروف ملائمة لكتابة الدستور المؤسس، ولكن أيضاً لكتابة وثيقة الدستور الصغير الذي من شأنه أن يدير أعمال الحكم في المرحلة التأسيسية من أجل الاستقرار السياسي. ثمة مسألة خاصة وقد تبدو بخلاف ذلك، وتتعلق في ما عدا أولوية القرار وكتابة الدستور بتشديد العلاقة مع المحيط العيوي لتونس، ولكن والحسين مشكلة الشارع اليوم هي غلاء العيش والبطالة وهذا ما أدى إلى الثورة وإقامة علاقات جيدة مع ليبيا والجزائر هو أهم اليوم من أي شيء، وأخر العديد من الناس يعتقد بأن المعونات الدولية هي التي ستخرج البلاد من علق الزخامة، وهذا غير مؤكد ولا خصني لأسباب يطول شرحها، إن متفقد تونس في محيطها.

ولا ننسى بأن أكبر عدد من السياح هم من الجزائر وليبيا، وأن ما يقارب مليون مواطن من العمل، بإمكان علاقات جيدة مع المجلس الانتقالي أن تساهم في استهداف جزء غير قليل منهم واعتقد أن الأغلبية الحالية بتزكيتها الحالية يمكن أن تساهم في دعم هذا التوجه. ولا ننسى بأن الرقم الانتخابي الوحيد للاقتصاد (ارتفاع معدل الصادرات بنسبة 10 بالمائة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة)، يعود في جانب كبير منه إلى الشقيقة ليبيا. أتوقع أن يكون منصب وزير الخارجية أهم منصب في وزارات السيادة خلال الفترة القادمة إذا ما تم تحديد شروط لدبلوماسية نشيطة في مجال تسهيل حركة المهارات التونسية في ليبيا أولاً وفي دول الخليج العربي والتي تتسرح العلاقات معها عقب الثورة لأول مرة وأكثر من أي وقت تشارك دبلوماسيات الداخل بتشارك كلي مع دبلوماسيات المحيط الإقليمي الجاور

تقريرية تتصل بالقرار لا يمكن أن يقوم بها غير سياسي لأنها تتصل بخيارات سياسية. حل مشكلة البطالة لا يمكن أن يتم على يد التكنوقراط، لأنه يتطلب خيارات سياسية استراتيجيّة، استبعاد من خلال تطوير القطاع العام والخدمات العمومية أو من خلال رفع القيود الجبائية ودفعات الحماية الاجتماعية عن الباعثين الجدد، أي يجب أن يسلك هذا سؤال سياسي لا يجب عنه سوى سياسي. ثمة شرعية وقوة ويمكن أن يناقش عن خياراته، ولا ننسى بأن حكومة التكنوقراط السابقة كانت قد اكتفت بتجديد برامج التريعات الأوروبية عن العهد البائد، كذلك كيف تستعمل على حد زريف بطاقة جاملي الشفاهة؟ والصال أن منظومة دامت قد وضعت من أجل تسهيل حركة المهارات مع دول الاتحاد الأوروبي، أي وقت تستد فيه فرنسا اليوم قراراً يمتع الطلاب الأجانب

«المؤتمر من أجل الجمهورية بدأ من حيث انتهى التقدّم الذي دفع ثمن أخطائه»

بمن فهم طلاب المدارس الكبرى من العمل داخلها؟ هنا أيضاً لا يمكن للأجابه أن تكون إلا متصلة بقرار سياسي يحدد استراتيجيا وروية أيضاً في ما يتمثل بالعلاقة الانتخابية والمهاسبية ثم الصالحة. من المهم لهذه الحكومة أن تطلق ملف المناظرة التقييد وأن تنهي حداث للوضع وتعلن فرجه. كيف تترون أولويات الحكومة القادمة؟

السؤال الحقيقي هو هل يمكن أن تتحول النهضة أو غيرها إلى ما يشبه الحزب الديمقراطي المسيحي لتتنازل وتواجه سياسياً وانتخابياً حزباً وسطياً اجتماعياً - ديمقراطياً يوماً ما؟ الإجابة في نظري نعم، ولكن ثمة شروط موضوعية تتصل بالمواطنين السياسيين وأخرى ذاتية تتصل بهما وبمفلساتها، فعوضاً عنها، لا يمكن لحركة أن تتطور نحو الحالة المدنية إذا لم يتم اختيارها في السلطة لأن السلطة غلابة وهي تطبع طالبها بخصائصها، وما يحدث اليوم، هو أن مؤشرات التطور الداخلي موجودة حتى وإن اتهمت بازواجية الخطاب نظراً لكونها حزب كتلة ليس من السهل التحكم في قواعده، لذلك أرى بأنه من المهم التنبيه إلى هذه المطبات فالعنف يأتي غالباً من القواعد المنغلقة أتوقع أن يكون مؤثرها القادم وفي ضوء الاستحقاقات السياسية القادمة تجربة أولى يمكن أن تؤكد سيطرة الشق الأكبر اعتباراً من الجيل الجديد. ويعني

«عمر صالح» هو مؤسس لهذه الحركة الشبيهة بالزعيم التركي نجم الدين أريكان قد يتلفه يوماً وريث سياسي من طينة رجب طيب أردوغان، لكن موضوعياً هذا إن يحصل إلا أنا رفعت الأضراب والشركاء منها بالخصوص على مجرد هذا الشق وتم التعامل معه بمنتهى الجدية، لا وجود لرايح نهائي في السياسة، ثمة رايح مؤقت وثقة طريفة وحيدة يمكن من خلالها للأغلبية الجديدة أن تصل إلى الاستحقاق القادم بتقدير لاجابي وهو تمكثها من إدارة جيدة للمهاسبية والصالحة. كيف تروى المشهد السياسي الآن بعد نتائج 23 أكتوبر؟ المطلوب هو الانتقال من حكومة تصريف الأعمال (حكومة الغنوشي) ومن الحكومة المؤقتة (حكومة السيد الهاجي قائد السبسي) إلى حكومة تأسيسية -انتخابية حقيقية ثمة مهام

والانتقال من حزب نخبة مناخلة إلى حزب كتلة *Un parti de masse*. إلى ذلك فإن دخول بعض الوجوه الجديدة من مشرفي الأعمال والعلاقات العامة على حساب القواعد النضالية ويقطع النظر عن خلفياتها الحقيقية لم يكن ينظر إليه لدى الرأي العام بغير الشك والريبة خصوصاً مع ناكث تشاك هذه الانتصارات الجديدة مع حجم التنويع الاستراتيجي الدعوم باستشارات

«الهيئة المستقلة للانتخابات أخطأت في احتقارها»  
«للعريضة الشعبية وكان من الأفضل اللجوء إلى القضاء»

أجنبية أثقلت القواعد. قناعتي هو أن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية قد بدأ من حيث انتهى الديمقراطي التقديمي ولذلك نجح في خلق تولدات جديدة واستقطب الأصوات غير المتفاعلة لتعزز السيكو-ثقافي للمجتمع في العادة عندما لا يحصل حزب ما على نتائج مرجوة في أي ديمقراطية تستقبل القيادة وتراجع ذاتها. أما في حالة الأحزاب المذكورة فلم تظهر هذه الراجعة، بالعكس هم يستعدون للتشريعية من الآن بنفس الأساليب. صعود الإسلاميين هل سيكون نهائياً أم تتوقع تحوّلًا في الانتخابات القادمة بعد معارستهم للحكم؟

الحديث عنه وهو حزب الإعلام أرى أن دور الإعلام وفناء نسمة كان حاسماً لقد أدى الخط التحريري للقناة إلى الخلط بين السياسي والديني فسلط في أسلوب النقاربة الشمولية والسلفية من حيث لا يدري. لقد تمت مواجهة خصم سياسي من خلال مواجهة خاسرة مع الكون التونسي - الثقافي للناس كما كانت طينعة الحملات الأيديولوجية للسياسر بمثابة اللاعب الذي سجل ضد مرماه على وجه الخطأ لم يملك اليسار نقلاً سوسيو لوجيا حتى تحدثت عن تراجع المؤسسة الوحيدة التي كان من الممكن أن تلعب دوراً في اتحاد الشغل، إلا أنه لم تتطور النقابة إلى حزب عمالي كما كان الحال في أوضاع تاريخية شبيهة (على غرار حزب العمال البريطاني)، حيث جاء ظهور حزب العمل معشوقاً وتطعن عليه نزعة تخيوية، في حين لم يستفد حزب العمال الشيوعي من مؤثره ليتفاعل مع اللحظة التاريخية للثورة ليستقل عنوان سياسي يوصل بينه وبين الأخرى، لكن وكنت القوة السياسية الثانية في البلاد، نظراً لعرايته ولرضيده النضالي الهام

«وماذا عن يسار الوسط، وخصوصاً هزيمة الديمقراطي التقدمي؟ لا أفهم ما معنى هزيمة هذا الحزب» هل كان له حجم أكبر ثم تراجع؟ أرى أن تضخيم دور هذا الحزب هو بقل فاعل، والفاعل هو مكاتب الدراسات الرعية التي أرادت توجيه الناخب والتلاعب به ولم تفلح بوضع في المرتبة الثانية، في حين كما في المنتدى قد رتبناه في آخر استقلالنا في المرتبة الرابعة (استقلال المشاركة الشبابية لشهر سبتمبر 2011) أرى أن النتائج قد عكست الحجم الحقيقي لحزب أساء إدارة حملته الانتخابية ولم يست له القدرة ولا التواضع لراجعة أسلوبه في الندابة والتسويق السياسي

«الجبهة الشعبية الوحيدة»

## لابد من التصدي لطفيان المال السياسي والخطاب الشعبي

أن تجزئ ثورة سيحفظها التاريخ كنموذج للثورات الحضارية. كما فوجئنا بطرق وأساليب في الفرز تتم عن ترتيب مسبق ينظم محاصصة سياسية لتنتقل فيها مجموعة من الصالح الانتخابية والدولية للسيطرة على ثورة الشعب التونسي. إن الوضع الجديد الذي المرزته لانتخابات 23 أكتوبر يطرع علينا نحن كجبهة أن نتحمل مسؤولياتنا السداسية ورفع درجة ثقة الشعب التونسي، وستعمل مع باقي القوى الديمقراطية والثورية على حماية ثورتنا من كل التعرّف قد تجرّ إليه

والهيمية الأجنبية. لقد شاركت الجبهة في انتخابات 23 أكتوبر في ثمانية دوائر من منطلق تكريس منطق المشاركة الفاعلة والإيجابية وعدم التحفظات والشكوك وتقديم خطاب بديل يطرع أمام شعبنا في المناطق التي ترشحنا فيها ألقاباً جديدة تقطع مع الخطابات الشعبية. وقد استقبل خطابنا في مختلف الفصائل التي تحزكتنا فيها بالقبول والتفهم وترك أسداه إيجابية. لكننا يوم 23 أكتوبر فوجئنا بطرق وأساليب تتكرّر بأساليب العهد السابق، ولا تعكس إطلاقاً الوجه الحضاري للشعب التونسي الذي استطاع

التدخلات الخارجية لخلق محاصصة سياسية ترهن مستقبل الحياة السياسية بالبلاد وذلك بطرق مختلفة أبرزها المال الأجنبي - لطفيان المال السياسي والخطاب الشعبي على الحياة السياسية. وطالما مقابل ذلك بتنظيم فترة انتقالية تسمح ببلورة الحياة السياسية وتنفيذها بالسيطرة على المال السياسي وإعطاء الفرصة للشعب للاطلاع على البرامج السياسية للأحزاب، وكما نخشى أن يؤدي تنظيم انتخابات بدون توفر الشروط المشار إليها اعلاء إلى افراز تشكيلة سياسية قد تدخل البلاد في مسار مجهول يتسم بالشرذم

تونس - الشروق: أصدرت الجبهة الشعبية الوحيدة البيان التالي كانت الجبهة في بيانات سابقة أبدت تحفظها على تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي في الأجل التي حددتها السلطة المؤقتة سواء في 24 جويلية أو في 23 أكتوبر وأصبحت الجبهة تحفظها على النقاط التالية - الأرياف الذي كان وما يزال يشهده الوضع الأمني والسياسي بالبلاد وذلك من خلال محاولات الانقلاب على الثورة سواء بإثارة التعرّات الجهوية والتعروضية